



اسم المقال: عرض: جي. جون ايكينبري (العالم في فوضى: السياسة الخارجية الأميركية وأزمة النظام القديم) للمؤلف: ريتشارد هاس
اسم الكاتب: سميرة ابراهيم عبد الرحمن
رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7180>
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 14:14 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

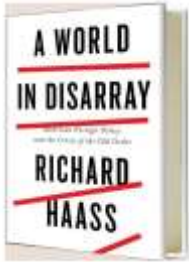
تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



العالم في فوضى: السياسة الخارجية الأميركية وأزمة النظام القديم*

تأليف: ريتشارد هاس
عرض: جي. جون إيكينبري^١

عرض: سميرة ابراهيم عبد الرحمن (*)



عنوان الكتاب: العالم في فوضى

العنوان الفرعي: السياسة الخارجية الأميركية وأزمة النظام القديم

المؤلف: ريتشارد هاس

الناشر: نيويورك، بينجون برس^٢

تاريخ النشر: ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧

في جولته عبر آفاق العالم المُرْهَق، يرسم هاس صورة قائمة عن نظام عالمي يسير الآن في دروب الضعف والوهن. إذ بات نظام التحالفات الذي تقوده الولايات المتحدة غير مستقر ما دامت القوة قد انتقلت بعيداً عن الغرب، وانتشرت المخاطر التقليدية، وأخذت

* مجلة الفورين آفبرز (Foreign Affairs) الأميركية في عددها الصادر في كانون الثاني/يناير. شباط/فبراير ٢٠١٧.
Foreign Affairs; January/February, 2017.

^١ جي. جون إيكينبري أستاذ السياسة والشؤون الدولية بجامعة بريستون.

^(٢) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

^٢ المترجمة

تترنح الانظمة الاقليمية في أوروبا والشرق الأوسط وشرق آسيا. ويكشف هاس النقاب عن أزمة أعمق إلا وهي انهيار نظام وستفاليا الذي دام أربعة قرون من الزمان والذي ارسى قواعده على مفهوم سيادة الدول. ومنذ القرن السابع عشر، قام النظام العالمي على الدول والقوى العظمى وتوازن القوى. إلا ان هذه الاعمدة القديمة التي استقر عليها تتلاشى الآن ما دامت الدول تحسر تأثيرها وتنتقل القوة الى اللاعبين غير الحكوميين. وباللقاء نظرة على المستقبل، يرى هاس عالماً حيث لا أحد يسيطر على مجريات الامور ومنها الانتشار النووي، وتدفق المهاجرين، وانهيار الدول، وعجز النظم الديمقراطية، ذلك العجز الذي يولد فوضى متزايدة. ولدراء الكارثة يدعو هاس الى "النظام العالمي بنسخته الثانية" وهو "نظام عملياتي جديد" يحدث المبادئ التقليدية المتعلقة بالسيادة وتسوية القوة العظمى. لا يريد هاس من الدول ان تركز على حقوقها بالسيادة فحسب بل وعلى واجباتها أيضاً.

ويؤكد على انه من خلال القيام بذلك فان الامر سيؤول الى نزعة تدخل أقل مما كان يرغب الليبراليون الويلسونيون ونظاماً أكثر تعاوناً مما قد يتوقعه الواقعيون. ان المعمار الدقيق للنظام العالمي الجديد. الذي رسمه هاس محير قليلاً، إلا ان دعوته للمزيد من البراغماتية والعمل متعدد الاطراف تمثل مرشداً معقولاً للمضي قدماً في دروب المستقبل الصعب.¹

1 كتاب يقع في ثلاثة أجزاء. النظام العالمي على حقل سياسة 2017 بحسب الكثيرين. أشاد التقاد بالكتاب ذلك انه لا ينسى الماضي ويقدمه بطريقة منهجية، توضح الأسباب التي كانت وراء إخفاق السياسة الخارجية الأمريكية، وتساعد على استخلاص الدروس والمآلر المستقل. *
وق عليه وزير الدفاع الأميركي الأسبق روبرت غنتس بالقول "إنه كتاب يجب على الرئيس الأميركي دونالد ترامب وكل من يهتم بالأمر قراءته." (الترجمة نقلاً عن عدة مواقع الكترونية ومنها الجزيرة نت) ريتشارد. ان هاس **

عرض: سميرة ابراهيم عبد الرحمن (*)

في بحر ما يقرب من أربعة عقود من الزمان، ومنذ معاهدة ويستفاليا للسلام^٢ التي أنهت حرب الثلاثين عاماً، كان مفهوم السيادة . حق الأمم في وجود مستقل وحكم ذاتي . سمة النظام

* المقال منشور على صفحات مجلة الفورين افيرز (Foreign Affairs) الأمريكية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في عددها الصادر في كانون الثاني/يناير . شباط/فبراير ٢٠١٧ .

Foreign Affairs; January/February, 2017. www.foreignaffairs.com

** ريتشارد هاس (١٩٥١) هو رئيس مجلس العلاقات الخارجية، أحد أهم مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية الذي تصدر عنه مجلة الشؤون الخارجية (Foreign Affairs). وهاس أحد العقول الاستراتيجية الأمريكية لجيل ما بعد الحرب العالمية الثانية. عمل مديراً لتخطيط السياسات في وزارة الخارجية. وهو من أنشط الدبلوماسيين الأميركيين في مجال التنظير والتأليف، ومحسوب على تيار الجمهوريين. (المترجمة، كتاب سياسيون، المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، العدد ١٦، آذار ٢٠١١)

(^٢) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

^٢ أن معاهدة وستفاليا التي لجأ إليها قادة أوروبا في منتصف القرن السابع عشر (١٦٤٨)، لإنهاء حرب امتدت لثلاثين عاماً، اشتركت فيها كل دول أوروبا تقريباً باستثناء روسيا، قد وضعت أسس ما بات يعرف بالنظام الدولي/العالمي الذي نظم العلاقة بين الدول من خلال أربعة مبادئ كما يلي: أولاً: السيادة الوطنية. ثانياً: المساواة بين الدول. ثالثاً: ترسيم الحدود الحاسمة لمنع النزاعات. رابعاً: اختفاء هيمنة الدين على العلاقات الخارجية. (المترجمة نقلاً عن

<http://www.ahram.org.eg/News/202144/4/573196/>

الدولي الأبرز منذ ذلك الحين. عنى هذا، وعلى مر العقود، ومنه العقد الذي نشهده، بأن عالماً تنتهك فيه الحدود بالقوة هو عالم عدم استقرار وصراع.

إلا ان منهجاً نحو نظام دولي قائم حصراً على احترام السيادة، مع المحافظة على توازن القوى الضروري لتأمينه، لم يعد كافياً. إذ ان النظام التقليدي العالمي القائم . والذي يدعى النظام العالمي ١.٠ المبني على الحماية وامتيازات الدول، يبات غير كافٍ، بدرجة متزايدة، في عالم العولمة. فالقليل منه يبقى الآن محلياً، إذ بات بمستطاع أي شخص وأي شيء اخر بدءاً من السياح والإرهابيين واللاجئين الى الرسائل الالكترونية (الابحبات) والامراض والدولارات والغازات المسببة للاحتباس الحراري؛ الوصول، في الغالب، الى أي مكان من العالم. والنتيجة ان ما يجري داخل احد البلدان ما عاد شغلاً شاغلاً لذلك البلد وحده فحسب. إذ تستدعي ظروف اليوم نظاماً عاملاً يواكب معطيات البلد يُدعى النظام العالمي ٢،٠ والذي لا يشمل حق الدول في السيادة فحسب بل والتزامات الدول إزاء بعضها الآخر.

مما تجدر الإشارة اليه ان مفهوماً مثل مفهوم "التزام أو واجب السيادة" يختلف عن فكرة "السيادة كمسؤولية"، والتي تقع في صميم المبدأ القانوني المعروف بـ "مسؤولية الحماية" (R2P). ويشير مصطلح مسؤولية الحماية (R2P) الى التزامات أي حكومة إزاء مواطنيها التزامات اذا ما اهملتها، فانه من المفترض ان تفرض بالقوة من قبل بلدان اخرى، وهي إجراءات تحددها تلك الدول، ومنها التدخل العسكري. وهذا يمثل، بوضوح، خرقاً للسيادة التقليدية التي رسمت صورتها اتفاقية ويستفاليا وهو مبدأ له مؤيديه ومعارضيه بسبب

^١ النظام الدولي التقليدي وهو الجيل الأول من الاختراع المسمى بالنظام العالمي الجديد. (الترجمة)

^٢ جيل ثان من النظام العالمي مغاير للجيل الأول. والتحول الحالي الذي يشهده النظام الدولي هو المرحلة الثالثة من تطوره، وفقاً للكاتب الأميركي -ذائع الصيت- فريد زكريا في كتابه "عالم ما بعد أميركا"، مع انتقال مركز القوة الدولي من الغرب، ممثلاً في الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية، إلى الشرق "صعود البقية"، ممثلاً في الصين وروسيا بصورة رئيسة. (الترجمة؛ نقلاً عن

<http://www.siyassa.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsContentID=12082>

أنواع من الظروف التي تقود الى عدّ العمل الوقائي أو الاستباقي امراً يمكن، بالمقابل، ان يقليل من أرجحيات ظهور مثل هذه الظروف.

من المناخ الى الفضاء السيبراني (الرقمي والالكتروني) وما بعده

ان التغير المناخي في أوجه كثيرة هو السمة الأساسية للعولمة. فهو يعكس الكم الكلي لما يجري، فالبلدان عرضة لخطر المشكلة، على نحو متفاوت، ومتأثرة بما يقطع النظر عن مساهمتها فيها. وهنا؛ لا تشكل الحدود امراً يُذكر. إذ ثمة اتفاق واسع، ان لم يكن شاملاً، بان التغير المناخي حقيقة لا مفر منها. جاء جزء كبير منه بسبب نشاط الانسان، ويشكل هذا التغير تهديداً رئيساً لمستقبل الكوكب وقاطنيه. إلا ان الإجماع ينفرط عقده اذا ما تم الخوض فيما ينبغي فعله ومن قبل من.

مبدئياً، فان التغير المناخي امرٌ ينبغي ان يقع تحت عنوان الالتزام (الواجب) السيادي، ما دام ما يفعله أي بلد ضمن حدوده في إطلاق الكاربون له آثاره على العالم كله. وبطريقة اخرى، فان التغير المناخي هو نتيجة تراكمية لنشاط محلي. من ثمّ هو يختلف على نحو أساسي، لنقل، عن تلوث الهواء أو الماء الذي هو نتيجة محلية لنشاط محلي.

تكمن المشكلة في تقييم الحصة المناسبة لكل بلد في تقاسم عبء مواجهته من خلال تقليص انبعاثاتها (output) من الكاربون أو مساعدة البلدان الاخرى في تقليص ما ينبعث منها. وتمت معارضة محاولات لوضع سقف عالية

أو تحديد حصة كل بلد أو تثبيت سعر للكربون. ولكن أظهر مؤتمر باريس ٢٠١٥ بعض الواقعية وابتكار، على حد سواء، في اتخاذ منهجٍ مختلفٍ. ووضع هدف شامل لتحديد التغير المناخي، إلا ان البلدان لم تُعط توجيهات بعينها حول ما المطلوب منها فعلة لتحقيق ذلك الهدف. فقد كان منهجاً طواعياً وملهماً كُلياً بدلاً عن ان يكون تكليفاً واجباً. في الحقيقة، تم الاتفاق على ان يضع كل بلد لنفسه أهدافاً طموحة ولكن قابلة للتحقيق في تقليص الكاربون من ثمّ يعمل وفق تعهداته.

هذه خطوة باتجاه التزام سيادة، وان الحكومة الأغنى ينبغي ان تقدم الدوافع لمساعدة بلدان أخرى لتحقيق أهدافها. كذلك ان يوضع في الحسبان فرض عقوبات على تلك الحكومات التي لا تقوم بذلك. ويتحتم إنجاز أكثر من ذلك لمساعدة البلدان للتكيف مع آثار التغير المناخي على افتراض ان البلدان المتقدمة قد ساهمت في المشكلة على مدار عقود من الزمان. لذا يكون مفهوماً انه ينبغي عليها ان تتحمل نفقات التخفيف عن كاهل البلدان المعرضة للانبعاثات والتكيف معها كجزء من التزاماتها السيادية.

ان الفضاء السيبراني (الرقمي والإلكتروني) هو الحقل الاجدد للنشاط الدولي، نشاط اتسم بالتعاون والنزاع. بعض النشاط في الفضاء السيبراني يكون حميداً (غير خطير) ولا يؤثر على الأمن القومي، في حين ان نشاطات اخرى تكون مرتبطة بالسياسة الخارجية والاستخبارات والتنافسية القومية. والهدف، في هذا المجال، ينبغي ان يتمثل في إيجاد ترتيبات دولية تشجع الاستخدامات الحميدة للفضاء السيبراني وتكبح الاستخدامات الضارة والخطيئة.¹ من ثم يكون على الحكومات ان تدعم وتعمل بانسجام ضمن هذا النظام كجزء من التزاماتها السيادية.

ما الذي يشمل مثل هذا النظام؟ على نحو مثالي، يحتفظ هذا النظام بشبكة سيبرانية عالمية متكاملة، يحدد ما يمكن ان تفعله الحكومات لوقف التدفق الحر للمعلومات والتواصل داخله، ويجرم التجسس التجاري، وسرقة الملكية الفكرية، وتحدد وتكبح النشاطات التخريبية في الفضاء السيبراني خلال وقت السلم. تكون بعض الاستثناءات مطلوبة للسماح لهجمات سيبرانية لاحباط انتشار نووي وعمليات إرهابية. أخيراً، لعله من الضروري تطوير ملحق

¹ يقصد به الإرهاب السيبراني مثلاً والذي يعبر عن العلاقة بين الجماعات الإرهابية، وأدوات الفضاء السيبراني، وهو المصطلح الذي صكه لأول مرة الباحث الأميركي باري كولن في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، بحسبانه يمثل حالة من الاندماج بين العالمين الواقعي والافتراضي، بحيث تسفر الأفعال على الشبكات والوسائط التقنية، التي تكون في مجملها عالماً افتراضياً، عن أثر ملموس وضار في واقعنا الحقيقي، يتجاوز حدود القرصنة الإلكترونية التقليدية إلى تحقيق أهداف إرهابية ضد المصالح العامة. (الترجمة نقلاً عن د.فاطمة الزهراء عبد الفتاح، "تطور توظيف جماعات العنف ل"الإرهاب السيبراني"، ملحق مجلة السياسة الدولية (تجاهات نظرية)، عدد أبريل ٢٠١٧. ص ٢٥.

سيبراني لقوانين الحرب تحدد أي الأفعال في هذا المجال تُعدّ مسموح بها وأياً منها محرمة. ومثلما هو الامر مع الإرهاب، هو كذلك مع الفضاء السيبراني، لا يكون على الحكومات الزام تفادي الإنخراط في النشاطات المحظورة فحسب بل وفعل ما بمستطاعها للحيلولة دون ان تنفذ اطرافٌ أخرى تلك النشاطات من اراضيها، ووقف اولئك الذين يفعلون ذلك ومعاقتهم.

ان تحقيق إجماع حتى وان كان محدوداً حول مثل هذه المبادئ وكيفية دعمها سيتطلب جهداً كبيراً. ولكن ما دامت هذه المشاكل ما تزال جديدة نسبياً، ينبغي ان يكون الهدف الآن البدء بتطوير مجموعة قواعد ومبادئ سلوك مناسبة للدول لتنتهجها في هذا المجال.

الصحة العالمية تطرح، هي الأخرى، تحديات مختلفة. ففي عالم تسوده العولمة، فان تفشي مرض مُعدٍ في بلد واحد قد يتطور سريعاً الى تهديدٍ خطيرٍ على الصحة في كل مكان من العالم مثلما حدث في السنوات الفائتة مع امراضٍ مثل سارس وايبولا وزيكّا. ان فكرة التزام السيادة تكون، عادة، متقدمة في هذا المجال ويفترض ان تسعى الدول الى ان ترصد تفشي الامراض المعدية وتنذر الاخرين في أرجاء العالم، وان تكون مستعدة استعداداً مناسباً لمواجهة الأزمة. ولكن كل هذا قوله أسهل من فعله، وان الحكومات ومنظمة الصحة العالمية ليس لديها دائماً القدرة (وفي أحيانٍ أخرى الإرادة السياسية) لإنجاز التزاماتها. عليه، فان المزيد من المساعدة الفنية والمالية في هذا المجال تكون مطلوبة، وتسمية المتهربين واشعارهم بذنبهم لحضهم على تحسين سلوكهم.

اما فيما يتعلق باللاجئين، فليس ثمة بديل عن فعلٍ محلي فاعلٍ بحيث لا تنشأ اوضاع تولد تدفق كبير للاجئين. مبدئياً، هذه حجة للتدخل الانساني تحت رعاية "مسؤولية الحماية". إلا ان ترجمة هذا المبدأ الى ممارسة فعلية برهن على استحالتة. ومن المرجح ان يبقى عسيراً نظراً للاجندات السياسية المتباينة (فليس ثمة مواقف غير سياسية أو انها انسانية خالصة)، وللتكاليف المرتفعة لأي تدخل انساني فعال حتى عندما تتداخل الأهداف. ولكن

ذلك ان زمن العوامة سيستمر بالتطور وان الترتيبات القائمة سوف لن تكون، بدرجة كبيرة، مناسبة للتعامل مع التحديات الراهنة.

وكخطوة أولى، ينبغي على الولايات المتحدة ان تفكر ملياً في الالتزامات التي تقبلها هي نفسها وتلك التي تتطلب قبول الآخرين، سعياً لإيجاد مجموعة قواعد لسلوك مناسب التي يمكن ان تنتهجها مع البلدان الاخرى. ان لمثل هكذا مجموعة قواعد القدرة على ان تقدم التوجيه للسياسة الخارجية الأميركية ما دامت تقود ما يُعد ان يكون عهداً جيوبوليتيكياً معقداً يتسم بعدد متنامي من التحديات للاستقرار على الصعيدين الاقليمي والعالمي على حد سواء.

ويتحتم على صناع القرار الأميركي ان يواجهوا حقيقة ان أي نظام عالمي سيقيد الخيارات الأميركية كذلك خيارات الدول الاخرى. وعلى الرغم من صحة ان للولايات المتحدة دوراً خاصاً في العالم ومسؤوليات فريدة من نوعها تستدعي أحياناً افعالاً أحادية الجانب ولكن عندما تطالب بالمزيد من الاخرين أكثر مما تفعله هي نفسها يبدو انه نفاق ويصادر السلطة والثقة. ففي بحر الصين الجنوبي، على سبيل المثال، انتقدت واشنطن الصين لعدم اتباعها اتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحار. في وقتٍ رفض الكونجرس الأميركي، هو نفسه، المصادقة على تلك المعاهدة. (وثمة حالات اخرى مشابهة، مثل رفض الولايات المتحدة الانضمام لحكمة الجرائم الدولية، التي يمكن العمل من خلالها على إقامة محاكم لمعالجة حوادث تاريخية بعينها). وعلى نحو مشابه، فان قدرة الولايات المتحدة على إقناع البلدان الأخرى لمساعدة اللاجئين قد اعاقبتها المحددات الواضحة حول ما تكون الولايات المتحدة مستعدة لفعله في هذا المجال. بل يتحتم على الولايات المتحدة ان تهتم بشفافيتها: إذ لم تفعل إلا القليل لقضية المسؤولية من أجل الحماية (R2P) عندما اتخذ تدخلها في العام ٢٠١١ في ليبيا شكل تغيير النظام، إذ ينبغي ان تكون التدخلات الإنسانية ضيقة النطاق.

في بعض المجالات، مثل الصحة العامة والتغير المناخي، على سبيل المثال، فان السلوك الحسن للولايات المتحدة، مع مزيد من المساعدة، لعله يكون كافياً لحض البلدان

الأخرى للإيفاء بالتزاماتها. وفي مجالات أخرى، مثل الإرهاب والانتشار النووي، فإن الرغبة باستخدام القوة العسكرية قد تكون مطلوبة أحياناً. ولكن إذا ما تحولت القوة الى ان تكون ضرورية، فإن أي عملية عسكرية سيكون عليها ان تتكلف عناء انعام النظر فيما يخص تبريرها وتنفيذها.

ونظراً لدور الدولار بوصفه عملة الادخار الفعلية، تحتاج الولايات المتحدة الى الموافقة على التزامات خاصة في المجال الاقتصادي. وهذا يعني ان تضع في الحسبان وجهات نظر الآخرين عندما تقرر نسب الفائدة أو شراء الموجودات (والمعروف ايضاً "بالتسهيل الكمي").¹ ولا فصال في القول في ان مشاورات جديدة بين الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي النظيرين حول العالم تكون أساسية. وان النزاعات التجارية ينبغي طرحها على طاولة منظمة التجارة العالمية بدلاً من التعاطي معها بشكل أحادي الجانب.

سيطلب دعم النظام العالمي بنسخته الثانية (٢٠٠) مشاورات مكثفة. ففي بعض المجالات، مثل الصحة العامة، يكون الحوار بالاساس متقدماً وان التحدي الرئيس هو بناء قدرة وطنية في البلدان التي تفتقر لها. وفي مجالات أخرى، مثل الفضاء السيبراني فان العالم ما زال بعيداً عن التوصل الى تفاه حول ماهي الالتزامات المطلوبة. اما في مجالات أخرى مثل الانتشار النووي فانه تم الاتفاق على المعايير ولكن تطبيقها ما زال محل جدل كبير. وكقاعدة، يمكن للولايات المتحدة بل ينبغي عليها طرح افكار ولكنها ليست بالموقع الاستخباراتي أو السياسي لتقديم برنامج عمل يعرض على الآخرين للتوقيع عليه. وعلى العكس، يتحتم على الآخرين المشاركة ببلورة الأفكار والرؤى بذات مقدار تنفيذها.

¹ التيسير (او التسهيل) الكمي (quantitative easing): هو الخطوات المتخذة من قبل البنك المركزي لدولة معينة بمهدف تحفيز الاقتصاد. فإن الدول التي عادةً تتبع التيسير الكمي هي الدول التي يعاني اقتصادها من ركود أو جمود اقتصادي. كما يعرف التيسير الكمي على أنه عملية ضخ الأموال في السوق على شكل أصول مالية والمهدف من ذلك هو إغراق السوق بالأموال وزيادة السيولة. كيف يحقق البنك المركزي ذلك؟ أولاً، من خلال اخفاض البنوك المركزية لنسب الفائدة لتحفيز البنوك على الإقراض. (المترجمة نقلاً عن https://www.dailyfx.com/arabic/tadawul_forex_news)

سيحتاج المضي مقدماً بهذه الاجندة ان تكون طوعية من البلدان نفسها بدلاً عن ان تكون ثمرة مرسوم صادر عن جهة ذات تخويل أعلى مفترض. ان النظر بشكل منصف للمزاوجة بين طبيعة ومقدار المشاكل المعاصرة، وقدرة البلدان القائمة لحلها، سيمكن الحكومات من ان تقرر اذا ما كانت مستعدة للتضحية ببعض استقلاليتها مقابل عمل جماعي مطور. تكون مثل هذه الطريقة بالتفكير شائعة في مجال التجارة (على الرغم من انها تقع حالياً تحت هجوم الجماهير الغاضبة في عدة بلدان)، وبدأ هذا يتجسد في مجالي المناخ والفضاء الالكتروني، ولكن توقعاته تكون متفاوتة في الحقل السياسي - العسكري.

إلا ان سلطان النقاش والاقناع في الحث على التغيير على المدى الطويل غالباً ما يُبخس حقه ويُساء تقديره. ولكن الكثير من القضايا لا تكون ملائمة كفاية للمفاوضات الرسمية كي تنجح. وفي غضون ذلك، يمكن ان تفعل المشاورات الكثير لخلق فهمٍ وتسامحٍ بشأن قضايا معينة، موضحة التصرفات التي تُعد معقولة أو مقبولة، وكاشفة النقاب عن نتائج وآثار تجاوز تلك الحدود. وسيحتاج دور وزير الخارجية الأميركي ومسؤولين أميركان كبار آخرين الى التغيير في المستقبل المنظور، مع تسليط تأكيد أكبر على المشاورات حول محيط النظام الدولي، وتركيز أقل على المفاوضات التي تحل المشاكل الواضحة والمحددة.

ستشمل معظم المشاورات الأساسية بالضرورة القوى الكبرى الأخرى منها الصين وفرنسا والمانيا والهند واليابان وروسيا والمملكة المتحدة. وستحتاج المحادثات ان تجري بشكل ثنائي وفي محافل غير رسمية اخرى. فمن السابق لاوانه التفكير بما مجموعة الدول العشرين (G-20) أو مجلس الأمن بوصفهما مكاناً للمحادثات. وسوف لن يجري التقدم على قدم وساق اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار الخلافات حول الأولويات. فعبارة "الاجتماع الدولي" غالباً ما يُستشهد بها حينما لا يوجد في الواقع دليل على وجودها. وان هذه المحادثات ستجري على خلفية تدهور العلاقات بين القوى العظمى التي تشعل فتيلها، الى حد ما، الفاشية المستعبدة نشاطها في روسيا والصين، والنزعة الشعبوية في مناطق اخرى، منها في الولايات المتحدة.

